Comprehensive planning and future prospects for development in the Latakia region

Dr. Ruba Saud*

(Received 16 / 12 / 2021. Accepted 12 / 6 / 2022)

□ ABSTRACT □

Comprehensive planning research and future prospects for development in the Lattakia region deals with the elements of development in the Lattakia region, as there are essential elements in this region for the success of the development process from an important e continents, geographic marine location that constitutes a transportation node between thre in addition to important natural characteristics that enhance the chances of success for development , in terms of a moderate climate, distinctive and diverse topographical lability of the necessary features, the availability of fertile agricultural areas and the avai water resources and basic services for the development process, all with a human and labor force enjoying distinct demographic, economic and social characteristics, which help but All of these elements faced ،create worthy development opportunities for the region basic challenges as a result of the lack of combination of these factors and the absence of planning for most of their components, and it was necessary to plan in order to fully ctivities of the parts of the same region, using coordinate the various economic and social a the development methodology driven by the considerations of local communities, through carefully drawn directions and sound planning with the aim of establishing A the region, working to develop the lives of comprehensive and successful development in .the population, and raise their standard of living

Comprehensive planning research and future prospects for development in the Lattakia there are essential region deals with the elements of development in the Lattakia region, as elements in this region for the success of the development process from an important geographic marine location that constitutes a transportation node between three continents, ce the chances of success for in addition to important natural characteristics that enhan development , in terms of a moderate climate, distinctive and diverse topographical features, the availability of fertile agricultural areas and the availability of the necessary lopment process, all with a human and labor water resources and basic services for the deve force enjoying distinct demographic, economic and social characteristics, which help create worthy development opportunities for the region, but All of these elements faced k of combination of these factors and the absence of basic challenges as a result of the lac planning for most of their components, and it was necessary to plan in order to fully coordinate the various economic and social activities of the parts of the same region, using ogy driven by the considerations of local communities, through the development methodol carefully drawn directions and sound planning with the aim of establishing A comprehensive and successful development in the region, working to develop the lives of . eir standard of livingthe population, and raise th

Keyword: overall planing, overall planning, Latakia area .

* **PhD in Population and Development - Tishreen University - Lattakia – Syria**
rubasaud@tishreen.edu.sy

التخطيط الشامل والآفاق المستقبلية للتنمية في منطقة اللاذقية

د. ربى سعود*

(تاريخ الإيداع 16 / 12 / 2021. قبل للنشر في 12 / 6 / 2022)

□ ملخّص □

يعالج بحث التخطيط الشامل والآفاق المستقبلية للتنمية في منطقة اللاذقية مقومات التنمية في المنطقة ، إذ تتوفر في هذه المنطقة عناصر أساسية لا بأس بها لنجاح عملية التنمية من موقع جغرافي بحري هام يشكل عقدة مواصلات بين ثلاث قارات ، بالإضافة الى خصائص طبيعية هامة تعزز فرص النجاح للتنمية ، من حيث اعتدال المناخ ، والمظاهر التضاريسية المميزة والمتنوعة وتوفر مساحات زراعية خصبة لا بأس بها مع توفر الموارد المائية اللازمة والخدمات الأساسية لعملية التنمية ، كل ذلك مع قوة بشرية وقوة عمل تتمتع بخصائص ديموغرافية واقتصادية اجتماعية مميزة ، تساعد على خلق فرص تنموية جديرة للمنطقة ، ولكن كل هذه العناصر واجهت تحديات أساسية نتيجة عدم تضافر هذه العوامل وغياب التخطيط عن معظم مكوناتها ، وكان لابد من التخطيط من اجل التنسيق التام بين مختلف النشاطات الاقتصادية الاجتماعية لأجزاء الاقليم الواحد ، وباستخدام منهجية التنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية ، عبر توجهات مرسومة بدقة وتخطيط سليم بهدف قيام تنمية شاملة وناجحة في المنطقة ، تعمل عل تطوير حياة السكان ، ورفع مستوى معيشتهم .

الكلمات المفتاحية : التخطيط الشامل ، منطقة اللاذقية

* **دكتوراه في السكان والتنمية – جامعة تشرين– اللاذقية– سورية rubasaud@tishreen.edu.sy**

مقدمة

لا يمكن للتنمية ان تنجح دون ان تترافق مع تخطيط متقن ، فاذا كان التخطيط أو التنمية بوجه عام تجربة عملية وخبرة تاريخية ، فلابد وان يكون لها أهداف يمكن ان تجعلها جميعا في عبارة واحدة وهي التنمية الاقتصادية ، فهذه التنمية هي الغاية والتخطيط هو الوسيلة، والأداة لتحقيق هذه الغاية ، فالتنمية غير المخططة قد تؤدي الى الضياع الاقتصادي أو انها لا تضمن معدلات النمو المطلوبة ، ولا تضمن حسن اختيار مشروعات التنمية

ونحن اليوم أكثر الدول حاجة الى تخطيط كامل وشامل لاستغلال الموارد الطبيعية والبشرية والارتفاع بمستوى معيشة السكان، والقضاء على الظواهر السلبية في المجتمع وتنميته

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من الخصائص الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللاذقية ، ونوعية الموارد الاقتصادية المتاحة والعلاقة المتبادلة بينهما. والتي تعتبر العناصر الأساسية اللازمة لقيام تنمية ناجحة .

حيث تتوفر الشروط الملائمة لقيام أنشطة اقتصادية اجتماعية متطورة، نظراً لتوفر القاعدة الأساسية لهذه الأنشطة مما يمهد السبيل إلى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للسكان بشكل كبير، وذلك من خلال وضع خطط تعزز العلاقات المكانية بين السكان والموارد الاقتصادية المتاحة ، والوسط المحيط، مما يوسع آفاق استثمارها بالشكل الأمثل، وبالنظر لما يتوفر في المنطقة من موارد مختلفة، إلا أن هذه الموارد ورغم الجهود المبذولة في سبيل تحسين عملية الأداء والاستثمار المفيد لها، ما تزال حتى الآن غير مجدية اقتصادياً مما يضعف من قيمتها الاقتصادية ودورها في المساهمة في ميدان التنمية، ويقلص فرص الاستفادة من عائداتها في رفد الاقتصاد الوطني بعوامل تنمية ذاتية.

مشكلة البحث

تكتسب عملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية أهمية بالغة لما تمثله من إمكانات تسهم في تحديد مستوى حياة السكان، ولكن هذه العملية ما تزال مشكلة مستعصية الحل، بسبب تخلف المؤسسات الضرورية لتعبئة الموارد المحلية، وغياب أو ضعف المنظمين القادرين على قيادة الأنشطة من منطلق الابتكار والتجديد، إضافة إلى التغيرات الدولية والإقليمية السياسية والاقتصادية التي كانت تؤثر سلباً في أحيان كثيرة.

ويمكن تحديد مشكلة البحث عن طريق مجموعة من التساؤلات يتم الإجابة عنها خلال معالجة البحث :

- ماهي العناصر الأساسية المساهمة في عملية التخطيط ؟
- كيف تساهم هذه العناصر في دفع عملية التنمية ؟
- ماهي التحديات التي تواجه عملية التخطيط للتنمية ؟
- كيف تبدو ملامح التخطيط للتنمية ؟

هدف البحث

يهدف البحث إلى إبراز دور العناصر المؤثرة في عملية التخطيط بالنسبة للتنمية وإظهار أثر التباينات المكانية في الوضع الاقتصادي من خلال عملية تقويم الموارد الاقتصادية المتاحة وظروف استثمارها، وتأثير ذلك في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ودور التخطيط الاقتصادي والاجتماعي في نشر الخدمات الأساسية للسكان، وتقويم عمل هذه الموارد ونوعيتها إذ توجد عناصر فاعلة ومؤثرة لابد من أخذها بعين الاعتبار في عملية التنمية، ومعرفة التحديات

التي تقف عائقاً أمام عملية التخطيط للتنمية وتحديد الآليات والعناصر المؤثرة في هذا المجال وأهمية التخطيط الإقليمي للتنمية المكانية وصولاً إلى تنمية شاملة تخدم المجتمع

مناهج البحث

اعتمد البحث على مجموعة من المناهج ووسائل البحث اللازمة وأهمها :

المنهج الوصفي التحليلي: الذي يعمل على وصف الظواهر المدروسة ودراسة تطورها وتحليل العوامل المؤثرة فيها وتفسيرها والنتائج المترتبة للوصول إلى المكونات الحالية الموضوعية لتلك الظواهر ومؤثراتها.

المنهج التحليلي التركيبي :الذي يعتمد على تحليل مكونات الظاهرة المدروسة وإعادة صياغتها

ومن أدوات العمل وأساليبه:

الأسلوب لإحصائي: الذي يتيح إمكانية التوصيف الكمي للظاهرة وزيادة موضوعية النتائج الحاصلة من خلال تجميع البيانات الخاصة بالظواهر المدروسة وتبويبها وتحليلها واستخلاص النتائج وتفسيرها.

منطقة البحث وحدوده الزمنية :

تشكل منطقة اللاذقية التي هي منطقة البحث 40,5% من مساحة محافظة اللاذقية التي تبلغ مساحتها 2452.88 كم^2، اذ تبلغ مساحة المنطقة 971.6 كم^2، وتتوزع أراضيها على سبع نواحي ثلاث منها تحيط بناحية المركز وهي نواحي عين البيضا، والبهلولية، و الهنادي، ولها حدود مشتركة مع ناحية المركز بينما النواحي الثلاث الأخرى تكون أبعد عن ناحية المركز ولا تشترك معها بحدود وهي نواحي قسطل معاف، الربيعة، كسب، ويبين الجدول الآتي مساحة هذه النواحي

جدول (1) مساحة النواحي في منطقة اللاذقية

الناحية	مركز اللاذقية	الهنادي	البهلولية	عين البيضا	قسطل معاف	ربيعة	كسب	منطقة اللاذقية
المساحة	114,34	66,22	99,38	135,14	245,76	212,04	98,74	971,6
النسبة%	11,8	6,8	10,2	13,9	25,3	21,8	10,2	100

الجددول: من اعداد الباحثة اعتماداً على احصائيات مديرية الزراعة في اللاذقية – الهيئة العامة للتخطيط الإقليمي

أما الفترة الزمنية التي يغطيها البحث فتمتد من عام 2000 حتى عام 2020

فرضيات البحث :

تتميز منطقة اللاذقية بتوفر خصائص وعوامل قادرة على تغيير الأوضاع السائدة نحو الأفضل ولكن الصورة الحالية لا تدل على ذلك، ومن هنا ينطلق البحث من فرضيات واقعية تعكس خصائص هذا المجتمع وتطوره يمكن إيجازها بالنقاط التالية:

- تتوفر في منطقة اللاذقية معظم مقومات التطور بكل أبعادها البشرية والاقتصادية والاجتماعية، وتملك من عوامل التنمية مالا تملكه أي منطقة أخرى في القطر
- تمتاز منطقة الدراسة بتعدد مواردها الاقتصادية الطبيعية والبشرية من أراض زراعية وموارد بشرية وموقع جغرافي وعناصر أخرى ربما أعطاها خاصية معينة مميزة
- إن الصورة الحالية للعلاقات السكانية بين الأداء الاقتصادي والموارد الاقتصادية المتاحة تدل على ضعف في الأداء على مختلف المستويات، وذلك من خلال متابعة مؤشرات القياس المعتمدة في مجالات الأداء الاقتصادي ودليل التنمية البشرية واتجاهاتها.
- رغم كل العوامل المتوفرة لنجاح عملية التنمية في المنطقة والتطور الاقتصادي والاجتماعي إلا أن مشكلاتٍ كبيرةٍ تعترض عملية التطور وتقف عائقًا أمام عملية التنمية وهذه المشكلات تستحق التشخيص ووضع الحلول المناسبة لها.

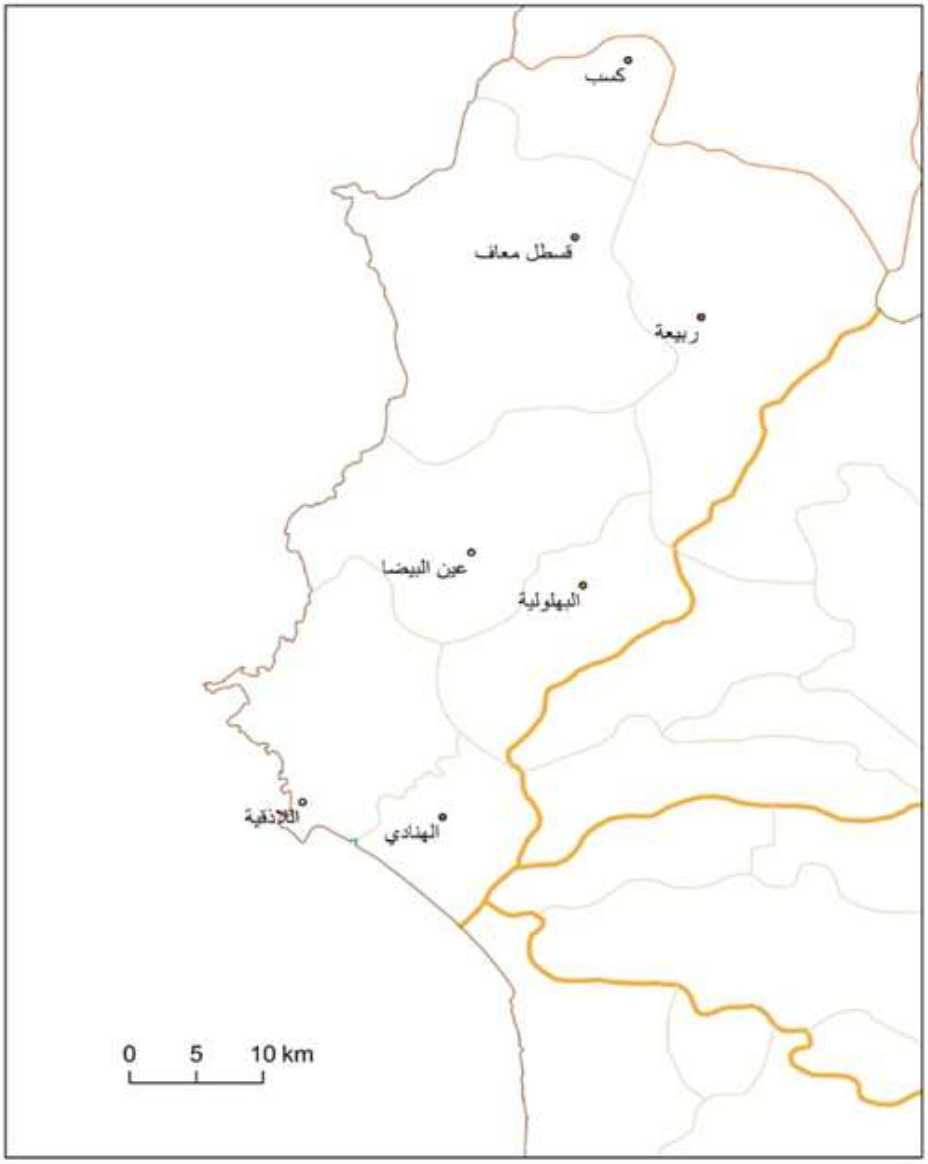

الخريطة (2) التقسيمات الإدارية لمحافظة اللاذقية

المصدر : مديرية دعم القرار والتخطيط الإقليمي في محافظة اللاذقية

الدراسات السابقة

هناك مجموعة من الدراسات تعرضت لبعض أقسام هذا البحث وأهمها :

1 – دراسة ريدا ديب : التخطيط من أجل التنمية المستدامة – كلية هندسة العمارة – جامعة دمشق – 2009

عالج هذا البحث كيفية تصميم محيط عمراني بشكل مستدام ، من خلال وضع معايير ومؤشرات لأسس تنمية حضرية شاملة تضمن السكن الدائم ، والخدمات الحضرية في بيئة عمرانية سليمة ثم وضع استراتيجية التنمية العمرانية انطلاقاً من التخطيط الشامل

2 – دراسة عبد الهادي الرفاعي وآخرين : دراسة واقع المواصلات ومنعكساته على التنمية في ريف اللاذقية – كلية الاقتصاد جامعة تشرين – 2019 .

يدرس هذا البحث وضع المواصلات في ريف محافظة اللاذقية وانعكاس واقعه على ريف المحافظة ، والتنمية الريفية ، وتحديد العلاقة بين هذا الواقع وتأثيره على التنمية وصولاً الى رسم استراتيجية وملامح تنموية لكافة ريف المحافظة للمساهمة الفعالة في التنمية الشاملة .

3 – دراسة ابراهيم العلي وآخرين : التخطيط الإقليمي والاستثمار الأمثل للأراضي الزراعية في محافظة اللاذقية – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – 2010

يعالج هذا البحث المساحات المستثمرة وغير المستثمرة من الأراضي الزراعية في محافظة اللاذقية وتطورها ، والعوامل المؤثرة ونتائجها على سياق عملية التنمية ، وتطور هذه المؤشرات واستخدامها في التخطيط الإقليمي ، وتأثيرها على عملية التنمية .

4 _ أنيس العمر : تنمية سياحة المناطق الساحلية – تحليل وتقييم الشريط الساحلي في محافظتي اللاذقية وطرطوس – رسالة دكتوراه – كلية هندسة العمارة – جامعة دمشق – 2017

يتناول البحث تقييم للواقع السياحي على الشاطئ السوري ومقومات السياحة عبر مؤشرات مختلفة

ويعالج دور التخطيط وأهميته في سبيل الوصول الى تنمية النشاط الاقتصادي والعمراني

السياحي بما يخدم تنمية المنطقة

5 –رولا ميا : التخطيط الحضري في سوريا والتوجهات المعاصرة نحو التنمية الحضرية – كلية هندسة العمارة – جامعة دمشق – 2010

يعالج البحث أولويات العمل لتحقيق التنمية المستدامة، وتحديد الأسباب التي أدت إلى تدني المستوى المعيشي للسكان ، ووضع أولويات عمل للارتقاء بالإدارة والتخطيط من أجل التنمية المستدامة .

وهذه الدراسات كانت تخص أحد نواحي التنمية وتعالجه معالجة علمية دقيقة على مستوى إقليم معين أو بشكل عام على مستوى القطر كما في الدراستين الأولى والأخيرة ، ولكن بمنهجية هندسية مختصة بالعمارة ، والأبحاث الباقية كانت مناهجهم اقتصادية تتبع دراستهم الشاملة في الاقتصاد .

أما بحثنا هذا فيعتمد على منهجية جغرافية ، تهتم بشكل أساسي على العلاقات المتبادلة ما بين عناصر البحث والعوامل المؤثرة في التباين المكاني لعناصر هذه الظاهرة ووضعها في سياقها المطلوب ، وحيث الجغرافيا علم التنظيم المكاني للظواهر المدروسة من خلال دراسة التشتت والتوزع والتركز والتباين وغيره من أجل التخطيط الشامل لهذه العناصر .

التخطيط الشامل والآفاق المستقبلية للتنمية في منطقة اللاذقية

- أهمية التخطيط الاقليمي للتنمية المكانية
- أهمية التخطيط للمكونات الجغرافية الإقليمية
- العناصر الأساسية المساهمة في عملية التخطيط للتنمية
- التحديات التي تواجه عملية التخطيط للتنمية
- الآليات والعناصر المساهمة في نجاح عملية التنمية
- ملامح التخطيط للتنمية ودور العناصر المؤثرة

أهمية التخطيط الاقليمي للتنمية المكانية

يعرف مفهوم التخطيط الاقليمي بأنه أحد أنواع التخطيط التنموي الذي يتناول ويعالج الأوضاع التنموية في منطقة جغرافية أو إقليم جغرافي معين[1]

ويهدف التخطيط الإقليمي إلى تحقيق أفضل حالة ممكنة لاستعمال إمكانات الإقليم في توفير شبكة خدمات عامة مفيدة له اقتصادياً ، وذلك من خلال التنسيق التام بين النشاطات الاقتصادية الاجتماعية لأجزاء الاقليم الواحد بالإضافة الى المشاركة المباشرة للسكان المحليين في صياغة القرارات التخطيطية والتعبير عن مختلف وجهات النظر والآراء في الخطة ، وبعبارة أخرى يهدف التخطيط الإقليمي إلى عملية الربط بين امكانات الاقليم وموارده وواقعه ، وإمكاناته التنموية والأهداف الاقتصادية ، وبين الإطار العمراني وبنيته التحتية والبشرية وصولا إلى تحقيق أهداف التطوير والتنمية المستدامة ، بالإضافة إلى إزالة كافة الفوارق أيا كان نوعها ، أو شكلها لذا برزت الحاجة الى التخطيط الإقليمي باعتباره القادر على احتواء مشاكل الاقليم ومجابهتها بصورة مباشرة ، مع الأخذ بعين الاعتبار البعد المكاني ، ويسعى التخطيط الاقليمي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف متعددة الأغراض تهدف إلى خلق الظروف المناسبة لنجاح عملية التنمية

الآليات والعناصر المساعدة على نجاح عمليات التخطيط الإقليمي

إن التخطيط على المستوى الإقليمي لا يستطيع أن يأخذ بعين الاعتبار التباين المحلي للموارد الطبيعية والبشرية والتعقيدات وأولويات مشاكلها ، ومن هنا بات إشراك سكان المنطقة المستهدفة بالتخطيط ضروريً لإنجاح الخطة ولا سيما وأن السلطات المحلية تحتاج الى مزيد من الخبرة والتعاون من أجل إنجاح هذا المستوى من التخطيط[2] ، حيث يبرز دور التنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية

اهمية التخطيط للمكونات الجغرافية الإقليمية

تظهر العلاقة المتبادلة ما بين الجغرافيا والتخطيط بشكل أساسي في التخطيط الإقليمي الذي يعتبر حلقة الوصل بينهما كونه يهدف إلى تحقيق تفاعل عضوي وتكامل حيوي . ويرتبط التخطيط بالجغرافيا ارتباطاً وثيقاً، فالتخطيط له أساس جغرافي لا يمكن الهروب منه أو تجاهله إذا أريد النجاح لهذه العملية

والتخطيط الإقليمي هو نتيجة تفاعل البحث الجغرافي بموضوع التخطيط ، فعلم الجغرافيا يدرس الأقاليم ويحيط بكل خصائصها الطبيعية والبشرية والاقتصادية ، والجغرافي له دور مهم في المساعدة على وضع الخطط الإقليمية الهادفة

[1] خير ، صفوح : التنمية والتخطيط – وزارة الثقافة – دمشق – 2000 – ط1 – ص 40

[2] خالص حسني ، الأشعب : إقليم المدينة بين التخطيط الإقليمي والتنمية الشاملة – بيت الحكمة – وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – جامعة بغداد – 1990 – ص148

إلى تحقيق التنمية ، لقدرته على الإحاطة بالعلاقات القائمة والمتبادلة بين أجزاء الأقاليم ، أو بين أي إقليم وغيره من أقاليم الدولة الأخرى وذلك من أجل تقويم المواقع الأكثر مناسبة لتوطين النشاط البشري ذو الجدوى الاقتصادية الاجتماعية ، وإقامة المشاريع الهادفة إلى تحقيق التنمية ، ولايمكن تحقيق التخطيط الهادف إلى التنمية بدون فهم العوامل الجغرافية المؤثرة في الإقليم ، والتي سوف تبقى مؤثرة فيه على الدوام

إن التخطيط بالمعنى العام ليس جغرافياً ، ولكن أياً كان نوعه لابد ان يكون له أساس جغرافي [3]

العناصر الأساسية المساهمة في عملية التخطيط للتنمية

هنا لابد من الإشارة الى المقومات الأساسية للتنمية والتي تتطلب جهوداً مميزة في الدراسة والتحليل من أجل أن يكون التخطيط لها فعالاً، وثمرة تعاون المختصين في كافة فروع التخطيط وأهم هذه المقومات التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار :

1- **الموقع الجغرافي** : كما هو معروف فإن منطقة اللاذقية تستحوذ على موقع جغرافي هام واستراتيجي في الجزء الشمالي الشرقي من البحر الأبيض المتوسط مما جعلها على مقربة من الأراضي الأوربية ، وكذلك الأفريقية ، وهذا أعطاها بعداً استراتيجياً وأهمية كبيرة في حركة التجارة العالمية ، والنقل والملاحة البحرية ، ويجب أن يأخذ هذا العامل دورا مميزاً للتخطيط من أجل التنمية ، وتطوير قطاع النقل ليقوم بالدور المطلوب في عملية التنمية .

ودور التخطيط في المدن الساحلية يهدف الى التوفيق بين متطلبات التنمية وحماية وحفظ البيئة الطبيعية ، ويتحقق ذلك من خلال خطط التنمية والقرارات المتعلقة بالتخطيط ، والتي تنفذ سياسات الصيانة وتحسين البيئة الساحلية ، وفي نفس الوقت الاهتمام بتنمية السواحل ، ووضع الاستخدامات المناسبة سواء الترفيهية أو الخدمية ،حيث يعتبر الموقع الساحلي اكثر اهمية من الموقع الداخلي [4]

2 – **الخصائص الطبيعية للإقليم** : تتميز المنطقة بخصائصها الطبيعية المميزة إذ أن الساحل الشمالي لمنطقة اللاذقية ساحل صخري قاسي تلتحم فيه الكتل الجبلية بالبحر عن طريق ساحل جرفي قائم او شديد الانحدار و غني بالتعاريج في معظم الأجزاء. ثم يبدأ خلف خط الساحل شريط سهلي غير متصل وضيق إلى الجنوب من مرتفعات البسيط، ويتميز السهل الساحلي في المنطقة بأنه يضيق شمالاً، ليزداد اتساعه ولكن بدرجات قليلة ومتفاوتة في الجنوب.

وترتفع وراء هذه السهول في الشرق والشمال الجبال التي تبرز بشكل واضح في تضاريس المحافظة، وتبرز في منطقة الدراسة مرتفعات تلية وهضبة بارزة مثل هضبة الباير البسيط وهضبة البهلولية، لتبدأ بعدها الجبال بالظهور ونميز في جبال المنطقة بشكل عام كتلة الباير البسيط والأقرع ، ضمن ناحيتي كسب والربيعة، وتتألف من جبل الأقرع 1728 م المؤلف من الصخور الكلسية، وإلى الجنوب يظهر الباير في الداخل والبسيط على الساحل على هيئة جبال منخفضة وتلال ارتفاعاتها المتوسطة تراوح ما بين 500- 700م فوق سطح البحر، مجزأة إلى حجيرات تضاريسية رسمتها الأودية وخطوط الصدوع التي شوشت الصخور الخضراء المكون لمعظم كتلة الباير البسيط، وأجزاء من الباير ومعظم هذه الكتل الجبلية تغطيها الغابات الكثيفة في الباير والبسيط

[3] **الصفار ، فؤاد : التخطيط الإقليمي – منشأة المعارف – الاسكندرية – مصر – ط3 – 1994 – ص 24**

[4] **العجيلي ، محمد صالح : الضوابط الجغرافية للتنمية المستدامة – الجامعة المستنصرية – بغداد – العراق – 2005 - ص7**

ينتمي مناخ المنطقة إلى المناخ المتوسطي المعتدل الدافئ والمعروف بفصليته المناخية الواضحة، حيث الصيف حار ورطب قليل الأمطار وشتاء ماطر مائل للبرودة في حين تكون الحرارة معتلة نوعاً ما في كل من فصلي الربيع والخريف، ويسود المناخ المتوسطي الجبلي في الأقسام المرتفعة من الجبال الشمالية والشمالية الشرقية.
وتحظى منطقة اللاذقية بنسبة عالية من حجم الشبكة المائية المتوفرة في المحافظة حيث سدود منطقة اللاذقية فتختزن لوحدها 234,312 مليون م^3،

3 – **توفر مساحات زراعية خصبة لا بأس بها** : إذ تبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة أكثر من 45000 هكتار، إضافة الى توفر المياه الجوفية والسطحية بشكل جيد يساهم في تنوع الزراعة في المنطقة ولا سيما زراعة الأشجار المثمرة والخضار ومختلف المحاصيل الحقلية بجدوى اقتصادية جيدة ، مما يقتضي وجوب التخطيط للزراعي لما له من ارتباطات وثيقة بالظروف الجغرافية التي تحدد مناطق التوسع الزراعي ونوع الانتاج وشبكات الري الملائمة

4 – الخصائص الديموغرافية والاقتصادية الاجتماعية للسكان وتوزعهم الجغرافي :

وهي عناصر أساسية لأي دراسة تطبيقية فلا يمكن وضع خطط للتنمية دون معرفة المكونات الرئيسية للمجتمع وتحليلها، واستخراج المؤشرات المطلوبة واللازمة لعملية التخطيط ، وبيان درجة تطورها ومنحى هذا التطور ، باعتبار هذه المكونات العناصر الفاعلة في تنفيذ الخطة ،إذ تشكل القوة البشرية أكثر من 60% من حجم السكان في المنطقة والذين يقدرون بحدود 4% من سكان القطر ، اضافة الى التوزع الجغرافي للسكان من حيث تحديد مناطق تركز السكان ومكان التخلخل في المنطقة ،حيث تبلغ الكثافة العامة لمنطقة اللاذقية 852 نسمة / كيلو متر مربع ، ومن حيث مصادر الهجرة السكانية وحجمها واتجاهاتها إذ تعتبر من العوامل الفعالة في مثل هذا التوزع ، وهي أمور تساعد المخططين على اتخاذ التدابير الكفيلة بإعادة التوازن لمثل هذا التوزع وتهيئة فرص الاستقرار ، ووضع الاحتمالات المتنوعة لحل المشاكل الاقتصادية الاجتماعية المترتبة عن الهجرة ، اضافة الى التقديرات الدقيقة لحجم القوة البشرية وقوة العمل واحتمالات نموها المستقبلي

5 – شبكة النقل :

وجود ميناء اللاذقية فرض على المنطقة العمل على تأسيس شبكة نقل ومواصلات تلبي الاحتياجات المطلوبة في مجال نقل البضائع والترانزيت ، اضافة الى شبكة مواصلات داخلية تؤمن الربط بين مختلف انحاء المنطقة والمراكز المجاورة والمناطق الأخرى

ومن هنا اقتضى الأمر أن يكون التخطيط للنقل أكثر تطوراً ، وذو جدوى اقتصادية أفضل على الرغم من الظروف التي تمر بها المنطقة وظهور عدد كبير من التحديات والصعوبات ، ومن مهام التخطيط التعامل مع هذه التحديات بشكل فعال قدر المستطاع من أجل الاستفادة من الامكانيات المتاحة قدر الامكان ، وتذليل هذه الصعوبات والتحديات من أجل النهوض بقطاع النقل كي يأخذ دوره المناط به قدر الامكان ، من خلال الدراسة الواقعية لهذا لقطاع بمختلف جوانبه البري والبحري ، ووضع المقترحات والحلول المناسبة لتطويره وفق الامكانات المتاحة بما يؤمن عمله بشكل يتناسب مع الطموحات المبنية عليه من خلال تحليل وتطوير أدائه ولا سيما مرفأ اللاذقية الواجهة الحيوية للمنطقة ، وبوابة الاتصال مع العالم الخارجي من خلال وضع الحلول المناسبة لتطوير أداء هذا المرفق الحيوي ، وتطوير آلية العمل الموجودة وتوفير الفرص المناسبة للاستثمار الأمثل لتحقيق النتائج المطلوبة رغم كل الظروف والتحديات ، بالإضافة الى التخطيط للمجالات الأخرى المتعلقة بالنقل والمواصلات

6 – المظاهر السياحية المختلفة :

تنوع المظاهر الطبوغرافية في المنطقة ما بين الساحل والجبل يخلق آفاقا كبيرة للاستثمار السياحي في المنطقة ، ويعزز من فرص هذا الاستثمار بشكل كبير نظرا لتنوع المظاهر الطبيعية والحيوية في المنطقة وبما أن السياحة في العصر الراهن قد أصبحت صناعة مهمة ، وتعمل على زيادة الدخل بشكل كبير اذا ما أحسن استثمارها ، كان المطلوب العمل بشكل جدي العمل على وضع الخطط اللازمة لتطوير العمل بهذا المحور واستغلاله بالشكل المطلوب، ولاسيما التخطيط لامتداد الشاطئ الذي يحتل مسافة لا بأس بها يمكن أن تجعل منه أفضل الشواطئ المطلة في منطقة المتوسط ، ان غياب التخطيط والاستثمار العقلاني لشاطئ المنطقة قد ساهما الى حد كبير في منع استثمار الموقع بالشكل الأمثل ، وقد أضاع ذلك الفرص الكبيرة لتطوير الواقع السياحي على هذا الشاطئ واستثماره وفق خصائصه الطبيعية ، مما يضعف من فرص تحقيق التنمية للمنطقة بشكل كبير ، ومن جهة أخرى تتنوع المظاهر الجبلية في المنطقة ما بين المتوسطة والمرتفعة ، وقرب البعض منها من البحر ، إضافة الى تنوع الغطاء الحيوي والغابي في هذه الجبال، وغناها بالغابات الطبيعية التي تتميز بالغطاء الغابي الكثيف والمتنوع ،

كما يشمل ذلك غنى المنطقة بالمواقع الأثرية من مختلف العصور مثل مدينة اوغاريت ومجموعة من القلاع الهامة التي مازالت اوابدها ظاهرة .

ومن أجل ضمان سلامة استخدام العناصر البيئية والطبيعية المتوفرة في هذه المنطقة ، يقتضي ذلك وضع تصور واضح يشترك فيه خبراء من جميع الاختصاصات المطلوبة ، لوضع مخطط استثمار شامل وعلمي مدروس ، يأخذ بعين الاعتبار المظاهر البيئية المختلفة والمتعددة للمنطقة بعين الاعتبار ، ويعمل على ضمان الاستثمار الأمثل لهذه الموارد ، بما يساهم في تطوير حياة السكان ومستوى معيشتهم ، ويحقق التنمية المطلوبة للمنطقة بشكل عام .

ومهمة الجغرافي في التخطيط هي التحديد الأمثل للحاجيات المطلوبة عن طريق تقدير حجم الطلب المرتقب من انتاج السلع والخدمات ومن شأن ذلك التحديد أن يهيأ نمطاً من التناسق بين الانتاج والاستهلاك في اطار منطق اقتصادي معقول، ومن شأنه يفرض حتمية التوازن بين العرض والطلب [5] من السلع والخدمات، وتحليل علاقات الارتباط المكاني ما بين مكونات التنمية في المنطقة ، وتحديد المجالات التي تساعد

على نجاح التخطيط وفق رؤية ومنهجية جغرافية مستندا الى ضوابط جغرافية تعتمد العلاقات المكانية المتبادلة ، يتضح مدى العلاقة التي تربط الجغرافية بالتخطيط ولا سيما التخطيط الاقليمي ، فلا يمكن للتخطيط أن يقوم بدوره بعيداً عن مفهوم الجغرافية [6]

التحديات التي تواجه عملية التخطيط للتنمية

تعتبر عملية التخطيط معقدة ، وتتضمن تحديات في اتخاذ قرارات حاسمة لتخصيص الموارد والتوجيه الاستراتيجي للاقتصاد والمجتمع باتجاه محدد [7] ، وهذا يدل على عدم توازن جهود التنمية على المستوى المكاني مما أدى الى بروز تحديات متعددة نذكر منها :

1 – **التحدي السكاني** : يظهر التحدي السكاني بالنسبة للتخطيط للتنمية في مظاهر متعددة تختلف معها درجة تأثيرها وأهم هذه المظاهر :

[5] الشامي ، صلاح : التنمية الجغرافية دعامة التخطيط – منشأة المعارف المصرية – القاهرة – ط2 – 2000 – ص68

[6] جهان ، مصطفى منصور : التخطيط الإقليمي بين النظرية والتطبيق – مجلة كلية الآداب – جامعة مصراطة – العدد السادس –مصراطة – ليبيا – 2005 – ص26

[7] عبد مولاه ، وليد :التخطيط الاستراتيجي للتنمية – سلسلة جسر التنمية – المعهد العربي للتخطيط – الكويت – 2012- ص8

- **التوزيع الجغرافي للسكان :**

أصبح التوزيع الجغرافي للسكان موضوعاً مهماً وحيوياً للمخططين وصناع القرار ، وصولاً إلى نتائج جيدة في التخطيط على أسس صحيحة وبطرق سليمة تؤدي إلى تحقيق الأهداف المنشودة .

وبناء عليه يتفاوت التوزيع الجغرافي لسكان منطقة اللاذقية بشكل واضح ما بين المدينة والنواحي التابعة لها فحسب تقديرات المختصين وهيئة دعم القرار والتخطيط الاقليمي في المحافظة نجد تركز أكثر من 82% من سكان المنطقة في مدينة اللاذقية بالتحديد في مساحة لا تتجاوز 11,8 % من مساحة المنطقة في حين يتوزع 18% من سكان المنطقة على مساحة أكثر من 88% من المساحة ، وطبعاً هذا التفاوت الحاد في التوزيع الجغرافي لسكان المنطقة يخلق ارباكات كبيرة بالنسبة للتخطيط للتنمية

- يعود السبب الرئيسي في ارتفاع معدلات الكثافة العامة في مركز اللاذقية الى ارتفاع في وتيرة تيارات الهجرة الداخلية باتجاه مدينة اللاذقية ولا سيما من ريف المحافظة بشكل اكبر من بقية التيارات الأخرى ،وهذه القضية بحد ذاتها تعتبر تحد كبير للتخطيط لعملية التنمية لما تشكله من عقبة رئيسية ، إذ نلحظ التطرف الواضح في مؤشرات الكثافة العامة وطبيعي أن مثل هذا التطرف يقضي على أي تجانس مطلوب في عملية التخطيط للتنمية .

لقد ساهم بروز العناصر السابقة إلى زيادة الضغوط السكانية على الأراضي من أجل البناء المتسارع للمساكن والمنشآت الخدمية الأخرى وكان ذلك على مساحات الراضي الزراعية ، وحسب ميزان الأراضي الصادر عن مديرية الزراعة ، فعلى مستوى المحافظة وخلال الفترة 2000 – 2018 ارتفعت نسبة الأراضي التي تشغلها المساحات العمرانية 3,2% وقد كان نصيب منطقة اللاذقية من هذا التطور 45,3% وكان ذلك كله على حساب مساحات الأراضي الزراعية بسبب توسع المنشآت العمرانية بأنواعها المختلفة بوجه عام فأن النمو السكاني بالمدن كان من شأنه أن يحدد نمواً عمرانياً إلى ظهور أحياء وتوابع وضواحي كامتداد لكيان المدينة، إلا أنه يلاحظ في مدينة اللاذقية أن التمدد كان عمودياً عن طريق زيادة ارتفاعات المباني لكي يزداد كيان المدينة تضخماً،إضافة الى التمدد الأفقي الواسع ما أدى إلى زيادة الطلب على الخدمات والمرافق العامة ووسائل النقل الداخلي والخارجي، ومع تزايد رقعة المدينة ونموها زادت قطاعاتها من القلب المركزي إلى المنطقة الوسطى ثم الهوامش والضواحي، فتنوعت استخدامات أراضي كل قطاع.

وعلى أطراف المدينة أراضي زراعية لا يتم زراعتها وتترك بوراً من أجل استغلالها في نشاط آخر غير الزراعة، يعود منها بربح أكبر. كما لا يخفى على أحد تحديات التوسّع العمراني على التنمية الزراعية بكل المقاييس والاعتبارات، إذ بات الحفاظ على الرقعة الزراعية من الزحف السكني والاسمنتي غير المنضبط أمراً متعذراً في ظل تزايد الطلب على السكن.

ووفق تحليل واقع المخالفات العشوائية بينت الدراسات أن أعلى الكثافات لمناطق المخالفات الجماعية في سورية هي محافظة دمشق حيث بلغ متوسط هذه الكثافة 847 نسمة بالهكتار تليها اللاذقية 334 نسمة بالهكتار ثم مدينة حمص 97 نسمة بالهكتار ويدل هذا التفاوت الكبير في الكثافات السكانية لمناطق المخالفات على عدم اعتماد أسس موحدة في طبيعة انتشارها[8].

وهكذا يتضح أن التحدي السكاني بمكوناته السابقة يبرز كتحدي اقتصادي يتمثل في عدم التوازن ما بين النمو السكاني والسكني الذي تشهده منطقة الدراسة والنمو الاقتصادي مما يسبب في تزايد المشكلات الخاصة بالغذاء والمياه من جهة،

[8] الوتار ، فاتنة ، وآخرين : الملامح التخطيطية لتحقيق آفاق التنمية المستدامة – ندوة المبادرة الابداع التنموي في المدينة العربية – عمات – الأردن 2008 - ص3

وكتحدٍ اجتماعي إذ ينتج عن النمو السكاني المتزايد مشاكل اجتماعية تتفاقم مثل البطالة والفقر اللذين ارتفعت حدتهما في الوقت الحاضر بشكل كبير، وضغط على الخدمات الجماعية والاجتماعية من جهة أخرى[9]

وتجدر الاشارة هنا الى ان النمو السكاني في محافظة اللاذقية يعتبر منخفض نسبياً ولكن تبقى مدينة اللاذقية المركز تتميز بارتفاع نسبي في هذا المعدل نتيجة الهجرة الوافدة من ريف المحافظة والمناطق المجاورة ، أي نتيجة الحركة الميكانيكية للسكان وليست نتيجة الحركة الطبيعية (الولادات والوفيات) التي كان تأثيرها أقل .

2- التحدي العمراني

تعاني منطقة الدراسة من مشاكل متعددة في مجال العمران ولاسيما في تلبية الاحتياجات المتزايدة للبيوت السكنية إذ أن الطلب يفوق العرض بكثير، وعلى الرغم من ارتفاع الأسعار وعدم توفر ثمن البيت لدى معظم المحتاجين ، مما ادى الى نشوء الأحياء العشوائية غير المنظمة أي ما يعرف بمناطق السكن العشوائي التي لا تخضع للتخطيط العمراني، إذ أصبح الحصول على مسكن يمثل تحدياً حقيقياً لمعظم شرائح المجتمع المختلفة بسبب محدودية الدخل وضعفه مقارنة بارتفاع اسعار العقارات بشكل كبير ، وهذه الأمور مجتمعة تشكل معضلة كبيرة لعملية التخطيط للتنمية ، فما زالت هناك صعوبات اقتصادية اجتماعية مختلفة تعترض امكانية التخطيط العمراني السليم في المنطقة

3 - تحدي الحفاظ على الموارد المائية وصيانتها :

تتوفر الموارد المائية في منطقة الدراسة بشكل لا بأس به الوقت الحالي ، من ينابيع طبيعية وسدود تخزينية ولكن المشكلة الحقيقية تكمن في كيفية المحافظة على هذه الموارد وصيانتها بحيث تستطيع تأمين حاجات الأجيال المستقبلية، ولكن المؤشرات الحالية تدل على اهمال واضح ومتقصد لأهمية هذه الثروة الطبيعية المتجددة ، ويلاحظ ذلك من خلال عمليات الهدر التي تتعرض لها هذه الموارد سواء كان ذلك على صعيد الاستهلاك المنزلي أو الاستعمال الزراعي نتيجة الاستجرار الزائد للمياه لتلبية حاجة السكان والزراعات المروية .

إضافة الى ذلك تبرز في الوقت الحالي مشكلة أكبر وأشد خطورة تكمن في كيفية صيانة هذه المصادر ومنعها من التلوث ، اذ تعاني مصادر المياه السطحية ولا سيما السدود والأنهار من عمليات تلوث جائرة ستظهر نتائجها خلال فترة قريبة من الزمن ، بسبب كونها المكان الوحيد لمخلفات الصرف الصحي التي تحول الى الأودية السيلية التي تشكل روافد لهذه الأنهار والتي تتجمع خلف السدود المقامة عليها ، إضافة إلى تلوث المياه الجوفية خلال فترة زمنية ليست بالبعيدة ، وهذا بالتأكيد سيؤدي إلى خلل في التوازن ما بين الموارد المائية المتجددة والطلب عليها نتيجة تنامي حاجات السكان المتجددة والزيادة التي ستطرأ على حجمهم .

ومن الطبيعي ان تشكل مثل هذه الحالات عائقا كبيرا امام التخطيط للتنمية في المنطقة إذا لم تستدرك بالحلول الفعالة والسريعة .

4 – تحدي تقلص مساحات الأراضي الزراعية وانحسار الغطاء الغابي والنبات الطبعي :

نتيجة تعدد انواع استخدامات الأراضي في منطقة اللاذقية والذي كان بمعظمه يتم على حساب مساحات الأراضي الزراعية فقد تقلصت مساحة الأراضي الزراعية في المنطقة خلال الفترة الراهنة إذ أصبحت تشكل 27% من مساحة

[9] مخول ، مطانيوس وآخرون : ماهية التخطيط الاقليمي وتحدياته في التنمية المستدامة – مجلة علوم إنسانية – العدد 46 – دمشق – 2010 –ص5

المنطقة بعد ان كانت تشكل بحدود 30% من مساحة المنطقة مطلع عام 2000 وكان معظم المساحة التي خسرتها الأراضي الزراعية لصالح الأبنية السكنية ومرافقها العامة .

في حين كانت مساحة الأراضي المشغولة بالحراج والغابات تشكل 46 % من مساحة المنطقة ، إلا أن هذه المساحة تراجعت في الوقت الحاضر بسبب التعدي الجائر على حرمة الغابة والاحتطاب الجائر لأشجارها وأعمال التفحيم ، اضف الى ذلك ما شهدته الغابة في المنطقة من مجزرة حقيقية عبر الحرائق المفتعلة والتي دمرت مساحات لا بأس بها من الغطاء الغابي و ساهم في تقليص مساحة الحراج والغابات في المنطقة .

تلك العناصر تشكل أهم تحديات التنمية في منطقة الدراسة والتي نتجت عن الخصائص الطبيعية للمنطقة إضافة الى تطور الخصائص البشرية والاقتصادية الاجتماعية للسكان ، وبما أن هذه التحديات مكانية تختص بمنطقة الدراسة تحديداً أكثر من غيرها وكانت نتيجة تطور عناصر موضوعية متوفرة في الإقليم في سياق التطور التاريخي لجميع العناصر المدروسة في إطارها المعقول والممكن ، باستثناء البعض منها الذي كان نتيجة تبعات التخطيط غير المسؤول وعبر الزمن برز كتحد يقف عائقاً أمام عملية التنمية

ولتجاوز هذه العقبات والتحديات كان لا بد من استخدام التخطيط الإقليمي وآلياته للتخطيط لأفاق التنمية المستدامة في المنطقة

أهمية التخطيط الاقليمي للتنمية المكانية

يعرف مفهوم التخطيط الاقليمي بأنه أحد أنواع التخطيط التنموي الذي يتناول ويعالج الأوضاع التنموية في منطقة جغرافية أو إقليم جغرافي معين[10]

ويهدف التخطيط الإقليمي إلى تحقيق أفضل حالة ممكنة لاستعمال إمكانات الإقليم في توفير شبكة خدمات عامة مفيدة له اقتصادياً ، وذلك من خلال التنسيق التام بين النشاطات الاقتصادية الاجتماعية لأجزاء الاقليم الواحد بالإضافة الى المشاركة المباشرة للسكان المحليين في صياغة القرارات التخطيطية والتعبير عن مختلف وجهات النظر والآراء في الخطة ، وبعبارة أخرى يهدف التخطيط الإقليمي إلى عملية الربط بين امكانات الاقليم وموارده وواقعه ، وإمكاناته التنموية والأهداف الاقتصادية ، وبين الإطار العمراني وبنيته التحتية والبشرية وصولا إلى تحقيق أهداف التطوير والتنمية المستدامة ، بالإضافة إلى إزالة كافة الفوارق أيا كان نوعها ، أو شكلها لذا برزت الحاجة الى التخطيط الإقليمي باعتباره القادر على احتواء مشاكل الاقليم ومجابهتها بصورة مباشرة ، مع الأخذ بعين الاعتبار البعد المكاني ، ويسعى التخطيط الاقليمي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف متعددة الأغراض تهدف إلى خلق الظروف المناسبة لنجاح عملية التنمية

الآليات والعناصر المساعدة على نجاح عمليات التخطيط الإقليمي

إن التخطيط على المستوى الإقليمي لا يستطيع أن يأخذ بعين الاعتبار التباين المحلي للموارد الطبيعية والبشرية والتعقيدات وأولويات مشاكلها ، ومن هنا بات إشراك سكان المنطقة المستهدفة بالتخطيط ضروريً لإنجاح الخطة ولا سيما وأن السلطات المحلية تحتاج الى مزيد من الخبرة والتعاون من أجل إنجاح هذا المستوى من التخطيط[11] ، حيث يبرز دور التنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية

[10] خير ، صفوح : التنمية والتخطيط – وزارة الثقافة – دمشق – 2000 – ط1 – ص 40

[11] خالص حسني ، الأشعب : إقليم المدينة بين التخطيط الإقليمي والتنمية الشاملة – بيت الحكمة – وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – جامعة بغداد – 1990 – ص148

إضافة الى ذلك لا يجب إغفال دور المؤسسات المختصة مثل مديرية دعم القرار والتخطيط الاقليمي في المحافظة التي ستكون المشرف الأساسي على رسم وتنفيذ عمليات التخطيط المختلفة

التنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية

وهي التنمية التي يقودها المجتمع ، إحدى الآليات الموجودة في العالم النامي لتقديم المساعدات الإنمائية ، غير أن هذا النوع من التنمية كعملية يمكن أن ينطبق على مختلف السياقات الاقتصادية والاجتماعية كأداة لتبسيط الحكم وتفعيل المشاركة الشعبية في صنع القرار وتنفيذه ويمكن تعريفها بأنها :

عملية تكتسب بموجبها وبمقتضاها فئات المجتمع المحلي السيطرة على القرارات والموارد في منطقة التنمية المحلية[12] ، وبذلك تكون التنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية منهجا للتنمية الاقتصادية الاجتماعية تعتبر أكثر من مجرد المشاركة ، فهي ترى أن المجتمعات المحلية تمثل قوة الدفع الأساسية في عملية التنمية ، وأن مشاركتها لا يجب أن تقتصر فقط على المساهمات العينية والنقدية وتطبيق هذا النوع من التنمية يتطلب توفّر سياسات مواتية وإطار مؤسسي فضلا عن العديد من العوامل الأساسية متضمنة اعتماد اللامركزية في النواحي السياسية والإدارية والمالية والشفافية واتفاق اجتماعي لتحديد الأولويات مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات ورغبات المجتمعات المحلية ، **وتبرز أهميتها من خلال الاعتبارات التالية :**

1 – التنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية هي طريقة وصيغة عمل لنشاط المجتمع المحلي وتنميته وليست قطاعا أو محور تركيز بحد ذاتها .

2 – تكون هذه التنمية ذات فعالية عالية في بناء قدرات المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاضطلاع بمسؤولية تنميتها الذاتية .

3– التنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية أكثر فعالية كجزء من منهج متعدد القطاعات وليس كجزء من قطاع ضيق .

4–المجالات ذات الصلة بالتنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية تشمل كلا من : خدمات الرعاية الصحية ، التعليم الأساسي ومحو الأمية ، المشاريع الخدمية المختلفة التي تحتاجها هذه المجتمعات .

وهذه الأمور من صلب التنمية الاقتصادية ومكونات أساسية لا يمكن الاستغناء عنها أبداً عند التخطيط الإقليمي للتنمية في المنطقة

وتعتبر التنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية في صميم استراتيجية التنمية الاقتصادية لاجتماعية في هذه المجتمعات وقد ساعد على ذلك النهج الخاص بهذا النوع من التنمية كوسيلة ممكنة ، لتعزيز إشراك المجموعات المهمشة والمعرضة للمعاناة وتحسين درجة الإنصاف وتمكين المجتمعات المحلية من أسباب القوة ، وتعالج الأنشطة المحددة لهذا النوع من التنمية مشاركة المرأة والشباب ، وتحسين نظام الإدارة العامة وتحسين الخدمات على المستوى المحلي ، نتيجة توفر المعلومات المطلوبة وخصائص المنطقة وإمكاناتها لدى هذه الفئة كونهم من سكان المنطقة ونتائج التنمية المنشودة ستنعكس مباشرة على مستوى حياتهم .إذ يعتبرون الفئة المستفيدة من التنمية ، وذلك يتطلب مشاركتهم في صنع التنمية المنشودة .

[12] الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا : التنمية التي يقودها المجتمع المحلي كسياسة اقتصادية ومتكاملة على الصعيد المحلي –نيويورك -2004 – ص5

ويجري في الوقت الحاضر تطبيق هذا النوع من عمليات التنمية في مختلف دول العالم النامي وبشكل خاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفي سوريا تشكل مشاريع التنمية الريفية مؤشر منصف لهذا الاتجاه مثل: مشروع تنمية المنطقة الجنوبية ، والبادية والمنطقة الشرقية ولكل مشروع إدارته الخاصة واستقلاليته المالية ، وهذا النوع من المشاريع يؤكد بشكل مباشر على البعد الجغرافي للتنمية وعلى دور الجغرافيا من خلال تحديد الخصائص الجغرافية للإقليم الطبيعية والبشرية والاقتصادية ،ولكن لا يوجد حتى الآن في محافظة اللاذقية أي من هذه المؤسسات وبغض النظر عن مدى نجاح هذا النوع من عمليات التنمية وتفاوت النجاح من مكان لآخر فهو بالدرجة الأولى مرهون بإدارة هذا المشروع أو ذاك و هذا النوع من عمليات التنمية يساهم بشكل فعال في تطوير المجتمعات المحلية وتنميتها .

وإذا كان لابد هنا من الإشارة إلى دور الإدارة في تهميش بعض العاملين الأساسيين في هذه المشاريع فليس منطقيا تغييب دور الجغرافيين عن هذا النوع من العمليات التنموية لأن هذا الدور يبقى فعالاً وأساسياً في نجاح هذه المشاريع .

ملامح التخطيط للتنمية ودور العوامل المؤثرة

تعد التنمية الاقتصادية المحلية أحد الركائز الأساسية لتطوير المنطقة وتهدف الى تدعيم قدرات الإدارات المحلية الاضطلاع بمسؤولياتها كاملة ، والعمل على تحسين الاقتصاديات المحلية وخلق بيئة قادرة على توفير فرص العمل عن طريق اتباع التخطيط لعملية التنمية ولا سيما التخطيط الاقليمي[13]

والتنمية الاقتصادية المحلية هي عبارة عن نظام متكامل يكون له عادة روابط متعددة وعلاقات مع معظم استراتيجيات التنمية المحلية الأخرى ، لذلك كان التنسيق بين مختلف الاستراتيجيات وبرامجها التنفيذية أمراً هاماً لضمان حسن استخدام الموارد المحدودة ، كما يتحتم تطوير النظم والاجراءات للتأكد أن عملية التنمية الاقتصادية المحلية تدخل او تتكامل مع هذه الخطط[14] ويتمثل بذلك هدف التنمية الاقتصادية المحلية في تعزيز القدرات الاقتصادية للمنطقة من أجل تحسين مستقبلها الاقتصادي ، ومستوى المعيشة من أجل توفير ظروف افضل لتحقيق النمو الاقتصادي ، وتحقيق التنمية المنشودة وخلق فرص عمل جديدة ومتعددة .

وفي ضوء أن المحليات تفتقر غالباً للموارد اللازمة لتنفيذ كامل استراتيجيات التنمية الاقتصادية المحلية بشكل متوازن ، فإنه من الضروري وضع آليات فنية وعملية واتخاذ القرارات الخاصة بتحديد الأولويات وتحقيق التوازن بين الاحتياجات المحلية المختلفة ، فالتنمية المستدامة تأخذ بعين الاعتبار حق الأجيال القادمة في بيئة غير مستنزفة، بحيث تحصل الأجيال الحالية على حقها في التنمية ورفع مستوى المعيشة من خلال الموارد المتاحة واستغلال الطاقات والإمكانات مع مراعاة الجوانب البيولوجية و الاجتماعية والثقافية في رؤوس لأموال الحالية وحق الأجيال القادمة فيها.

بل إن التنمية المستدامة تمتد لأبعد من ذلك إذ تفترض أنه في الوقت نفسه الذي يتم استغلال الموارد الحالية يتم أيضا" تنميتها بحيث تصبح عملية التنمية تنمية مستمرة ممتدة تهدف إلى تعويض ما تفقده البيئة من عناصر الغنى بل ورفع كفاءة الموارد المتاحة أيضا فازدياد الطلب

على الغذاء و الماء والطاقة والمساكن و مختلف المرافق الخدمية من قبل السكان تسبب

ازدياد الضغط على البنية التحتية الأساسية للمدينة وكفاءتها واستيعابها

[13] بيير تيلزمان، ستيفنانج : دليل وضع وتنفيذ استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلي وخطط العمل بها – مدن التغيير - البنك الدولي – نيويورك -2004 – ص7

[14] - بيير تيلزمان : المرجع السابق ص25

لذا لا بد من وضع أسس رؤية حديثة متوافقة مع المتطلبات والمعطيات الحالية والمستقبلية لتقسيم المنطقة إلى أقاليم تنموية تكون لها القدرة على دفع التنمية الشاملة على أساس من اللامركزية التي تسمح بقدر أكبر من المرونة في التخطيط ، فالتنمية هي إطارات تحليلية تفسيرية تشرح طبيعة التوجهات اللازمة للتخطيط الذي يأخذ بعين الاعتبار الأبعاد المكانية كأسلوب عمل ليترجمها إلى مخططات وبرامج مختلفة للوصول إلى الأهداف المرجوة.[15]

بما أن التخطيط هو الطريقة التي تنظم عملية نقل المجتمع من حال إلى حال و هو بهذا المعنى أسلوب عمل لتحقيق غاية بأقصر وقت ، و أوفر جهد و أقل كلفة، والتخطيط يقوم على عنصرين أساسيين هما التنبؤ بالمستقبل والاستعداد لمواجهته عبر خطة تهدف إلى تحقيق أهداف المجتمع في ميدان وظيفي معين لمنطقة جغرافية ما في مدى زمني محدد ، فيتم تحويل هذه الخطة إلى برامج أو مشروعات مختلفة في فترة زمنية محددة ، فالتخطيط هو طريقة عمل و أسلوب أداء يتم فيها ترجمة التوجهات التنموية المنشودة إلى مخططات عمرانية وبرامج اجتماعية واقتصادية مختلفة تمثل البعد المكاني للتنمية الشاملة مع ضمان التكامل بين المستويات المختلفة للتنمية من خلال تنظيم استراتيجية عمل لممارسة مهام التخطيط الإقليمي التي تمكننا من خلق استغلالا" أمثل للموارد المتاحة ، و عدالة توزيع الموارد من خلال تقدير احتياجات التنمية وتحديد نقطة البدء في تحديد الأولويات ، و إعداد البرامج التي توفر معايير على أساس مبسط لتقسيم الأراضي اللازمة للخدمات العامة الاجتماعية والاقتصادية المطلوبة لتحقيق أهداف التخطيط الشاملة الموضوعة للتنمية، هذا بالإضافة لمعايير تحدد نوعية الخدمات ومواقعها الملائمة على مستوى التجمعات السكانية باختلاف أحجامها

الدراسة الإقليمية ووضع التصورات وعناصر التخطيط الاقليمي

تقدم الدراسات الاقليمية المعلومات الكاملة النظرية عن الاقليم وعن خصائصه ومقوماته والتي تشكل الملامح الأساسية لنجاح التخطيط للتنمية فالإقليم هو عبارة عن منطقة تتميز بطابع خاص من التفاعل بين البيئة و الإنسان، و ليست هناك مساحة محددة للإقليم و لكن من الأمور الهامة في تحديد مساحة الإقليم التأكد من إمكان إيجاد علاقات سليمة في داخل ذلك الإقليم ، بين سكان المدن و الريف ، و إمكان تبادل السلع و الخدمات بينهما . يتم وضع الدراسات الإقليمية بعد البحث عن طرائق لتحديد مجالات الجذب والنفوذ عن طريق تكوين التشكيلات الإنتاجية الإقليمية لتوزيع القوى المنتجة ، واعتماد التوازن البيئي في توزيع الكثافات السكانية.

وتشكل هذه المرحلة الخطوة الأولى في الدراسات واستنادا إلى الواقع الإقليمي الراهن والمزايا الطبيعية والمعلومات ، والإحصاءات المتعلقة بالتجمع السكاني ، والإقليم وتحليل هذه المعلومات ثم تركيبها يتم تحديد استعمالات الأراضي والربط الإقليمي بشكل عام وتحديد العلاقة بين التجمعات وإقليمها ، ثم يتم تحديد حجم واتجاه التوسعات ووظائفها العامة ، وكذلك لابد من وضع الخرائط والمصورات اللازمة لهذه العملية

هذه بعض الملامح التي تصبغ التخطيط للتنمية في المنطقة ، وقد تكون مفيدة عند استقراء الواقع في منطقة الدراسة وتساهم الى حد ما في المساعدة في تقييم واقع المنطقة وتسليط الضوء على مقومات التنمية المتوفرة ، بحيث يتم التعامل معها بمعرفة ودراية

[15] **الوتار ، فاتنة : الملامح التخطيطية لتحقيق آفاق التنمية المستدامة ، مرجع سابق – ص3**

الاستنتاجات والتوصيات

تتضمن مجموعة من التوجهات المستقاة من أرض الواقع لتفعيل التنمية في منطقة اللاذقية :

– توجهات التنمية السكانية:

وتشمل دراسة جميع النواحي السكانية والبشرية وتشمل (الحجم المطلق – التركيب العمري والنوعي – التوزيع – الكثافات– التركيب الاجتماعي – الوضع الثقافي – الوضع الصحي....) أي كل ما يتعلق بالناس والمجتمع ، و كذلك القيم والسلوك والعلاقات الاجتماعية لتنمية المجتمع من خلال السيطرة على النمو السكاني وملائمة التوزيع الجغرافي للسكان في المنطقة ، والعمل على إعادة توزيعهم من خلال المعالجات التخطيطية اللازمة عبر تنظيم الكثافات السكانية، بخفض معدل النمو السكاني في المناطق ذات الكثافة العالية وتوجيه الزيادة إلى المناطق المنخفضة الكثافة.

إن حساب الطاقة الاستيعابية للتجمعات السكانية في الإقليم طبقا" للموارد في مجال التشييد والإسكان والبنى التحتية يحد من الهجرة العشوائية ، وينظمها عبر تأمين فرص العمل و رفع المستوى الاجتماعي الثقافي والتعليمي والمهني

توجهات التنمية الاقتصادية:

دراسة جميع نواحي الاقتصاد (صناعية – سياحية – زراعية – تجارية – أو في مجال الثروات الباطنية – الحيوانية ...) ووفق متطلبات كل نوع من النشاطات يتم تحديد الركائز الأساسية لاستراتيجية التنمية الاقتصادية من خلال تطوير استراتيجية إنتاجية تضمن دمج مبادئ التنمية المستدامة في برامج التنمية الاقتصادية . فبعد أن يتم تفريغ البيانات التي تم الحصول علها في جداول يحدد فيها مناطق الأنشطة الاقتصادية المختلفة ونوعياتها وتوقيعها على الخرائط، يتم دراسة ملائمة التدرج الهرمي للنواحي وعلاقة الموارد المحلية بعمليات التنمية الاقتصادية عبر:

• تنظيم طرق استغلال الموارد الطبيعية : لتحقيق الربح الذي يجني من وراء هذا الاستغلال وفق درجة الطلب الحقيقي على المورد، ونوع الموارد ودرجتها من حيث الجودة وكذلك طبيعة الموارد و مدى توفرها، ولابد من استخدام الوسائل المختلفة للمحافظة عليها ، و الإشراف على توزيعها بهدف الاستفادة منها لأطول مدة ممكنة.

• التنمية الزراعية: بعد دراسة التربة ومصادر ونوعية مياه الري وتقدير حجم العمالة للأنشطة الزراعية يتم وضع السياسة العامة للتنمية الزراعية.

• الصناعة والحرف: بعد تحديد حجم الاستثمار اللازم و أحجام المنشآت الصناعية الحالية و المتوقعة و تحديد معايير توطين الأنشطة الصناعية المقترحة والتوزيع المكاني للأنشطة المقترحة وتوقعات حجم العمالة ومتطلبات الأنشطة الصناعية.

وهكذا يتأكد لنا بعد معالجة عناصر البحث أنه لامجال لنجاح عملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية في أي منطقة بمعزل عن التخطيط الشامل لكافة مكونات التنمية والأخذ بعين الاعتبار جميع خصائص التنمية في المنطقة المدروسة، إذ تشكل هذه الخصائص المكونات الأساسية لنجاح عملية التخطيط ، مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية التخطيط الاقليمي الذي يمثل بوابة العبور إلى التخطيط الشامل وأحد ركائزه الرئيسية ، باعتبار أن التخطيط الإقليمي يهتم بخصائص المنطقة المدروسة المختلفة ولاسيما الخصائص الطبيعية والبشرية والاقتصادية الاجتماعية ويعالجها بدقة عالية ومهنية علمية ، كان لابد منه للتخطيط الشامل لإنجاح عملية التنمية في أي منطقة .

مصادر البحث ومراجعه

اولاً المصادر:

1 – الصفار ، فؤاد : التخطيط الإقليمي – منشأة المعارف – الاسكندرية – مصر – ط3 – 1994

2 – العجيلي ، محمد صالح : الضوابط الجغرافية للتنمية المستدامة – الجامعة المستنصرية – بغداد – العراق – 2005

3 – الشامي ، صلاح : التنمية الجغرافية دعامة التخطيط – منشأة المعارف المصرية – القاهرة ط2 – 2000

4 – الوتار ، فاتنة ، وآخرين : الملامح التخطيطية لتحقيق آفاق التنمية المستدامة – ندوة المبادرة الابداع التنموي في المدينة العربية – عمات – الأردن 2008

5 – بيير تيلزمان، ستيفنانج : دليل وضع وتنفيذ استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلي وخطط العمل بها – مدن التغيير – البنك الدولي – نيويورك –2004

6 – جهان ، مصطفى منصور : التخطيط الإقليمي بين النظرية والتطبيق – مجلة كلية الآداب جامعة مصراطة – العدد السادس –مصراطة – ليبيا – 2005

7 – عبد مولاه ، وليد :التخطيط الاستراتيجي للتنمية – سلسلة جسر التنمية – المعهد العربي للتخطيط – الكويت – 2012

8 – خير ، صفوح : التنمية والتخطيط – وزارة الثقافة – دمشق – 2000 – ط1

9 – خالص حسني ، الأشعب : إقليم المدينة بين التخطيط الإقليمي والتنمية الشاملة – بيت الحكمة – وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – جامعة بغداد – 1990 –

10 – مخول ، مطانيوس وآخرون : ماهية التخطيط الاقليمي وتحدياته في التنمية المستدامة – مجلة علوم إنسانية – العدد 46 – دمشق – 2010

11 – الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا : التنمية التي يقودها المجتمع المحلي كسياسة اقتصادية ومتكاملة على الصعيد المحلي –نيويورك –2004

12 – المجموعة الإحصائية السورية – أعوام مختلفة

13 – إحصاءات مديرية الزراعة في اللاذقية

14 – هيئة دعم القرار والتخطيط الإقليمي في محافظة اللاذقية

ثانياً :المراجع

15 – الزوكة ، محمد خميس : التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية – دار المعرفة الجامعية الإسكندرية – 1990

16 – العيسوي ، ابراهيم : التنمية في عالم متغير – دار الشروق – القاهرة 2000

17 – العيسوي ، ابراهيم : نموذج التنمية المستقلة _ ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر الدولي الذي عقده المعهد العربي للتخطيط حول مقاربات جديدة لصياغة السياسات التنموية – الكويت – 2006

18 – علي الشامي ، صلاح الدين : التنمية الجغرافية دعامة التخطيط – منشأة المعارف – الاسكندرية – 2000

19 – سليم عبد الغني ، أحمد عبد الحميد : مؤشرات تخطيطية لتفعيل المبادرات المحلية كنموذج للتنمية – مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية جامعة الفيوم – العدد 13 – 2019

20 – عيسى ، محمد عبد الشفيع : مفهوم ومضمون التنمية المحلية – معهد التخطيط القومي مصر – القاهرة – 2010

21 – عجمية ، محمد عبد العزيز : التنمية الاقتصادية – المفاهيم والخصائص – مطبعة البحيرة – الاسكندرية – 2008

22 – مسعود، مجيد : التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي – عالم المعرفة – يناير 1984

23 – مسعودي ، محمد : العلاقة بين أبعاد التنمية المستدامة في إطار تحليلي – الملتقى الدولي حول الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية – جامعة الوادي – الجزائر – 2019 .

References and sources

Sources:

- Abd Mulah, Walid: Strategic Planning for Development, Development Bridge Series, The Arab Planning Institute, Kuwait, 2012
- Al-Saffar, Fouad: Regional Planning, Manshayat Al-Maaref, Alexandria, 1994.
- Al-Ajili, Muhammad Salih: Geographical Controls for Sustainable Development - Al-Mustansiriya University, Baghdad, 2005.
- Al-Shami, Salah: Geographical development is the pillar of planning, the Egyptian Knowledge Foundation, Cairo, 2000.
- Al-Watar, Fatina, and others: Planning features to achieve the prospects of sustainable development, Symposium on the Initiative for Developmental Creativity in the Arab City, Amman, 2008.
- Jahan, Mustafa Mansour: Regional Planning between Theory and Practice, Journal of the Faculty of Arts, Misurata University, Sixth Issue, Misurata, 2005.
- Khair, Sufouh: Development and Planning, Ministry of Culture, Damascus 2000.
- Khalis Hosni, Al-Ashaab: The City Region between Regional Planning and Comprehensive Development, House of Wisdom, Ministry of Higher Education and Scientific Research, University of Baghdad, 1990.
- Makhoul, Matanios and others: What is regional planning and its challenges in sustainable development, Journal of Human Sciences, No. 46, Damascus, 2010.
- Pierre Telsmann, Stevenang: A Guide to Developing and Implementing Local Economic Development Strategies and Action Plans, Cities for Change, World Bank, New York, 2004.
- United Nations, Economic and Social Commission for Western Asia: Community-led development as an integrated economic policy at the local level, New York, 2004.
- Syrian statistical group: different years.
- Statistics of the Directorate of Agriculture in Lattakia.
- Decision Support and Regional Planning Authority in Lattakia Governorate.

References

- Agamia, Mohamed Abdel Aziz: Economic Development, Concepts and Characteristics, Al-Buhaira Press, Alexandria, 2008.
- Al-Esawy, Ibrahim: Development in a Changing World, Dar Al-Shorouk, Cairo, 2000.
- Al-Esawy, Ibrahim: The Independent Development Model, a working paper presented to the international conference held by the Arab Planning Institute on new approaches to formulating development policies, Kuwait, 2006.

- Ali al-Shami, Salah al-Din: Geographical development is the pillar of planning, Mansha'at al-Maaref, Alexandria, 2000.
- Al-Zawka, Muhammad Khamis: Regional Planning and its Geographical Dimensions, Alexandria University Knowledge House, 1990.
- Issa, Mohamed Abdel Shafee: The concept and content of local development, Institute of National Planning Egypt, Cairo, 2010.
- Masoud, Majeed: Planning for Economic and Social Progress, Knowledge World, January 1984.
- Massoudi, Mohamed: The Relationship between the Dimensions of Sustainable Development in an Analytical Framework, International Forum on Modern Trends in International Trade and Development Challenges, El Oued University, Algeria, 2019.
- Salim Abdel Ghani, Ahmed Abdel Hamid: Planning Indicators for Activating Local Initiatives as a Model for Development, Journal of the College of Social Work for Social Studies and Research, Fayoum University, No. 13, 2019.